العدد (1738) السنة السابعة - الاربعاء (3) شباط 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

هل ستحدّ الانقسامات من الإقبال على الانتخابات العراقية ؟

ترجمة : عمار كاظم محمد

قبل أقل من اسبوع على بداية الانتخابات العراقية هل يمكن أن تعبث الانقسامات السياسية ونظرية المؤامرة وتحد من الاقبال عليها ؟ سؤال يتردد بينما البلاد مرجل يغلي بالهجمات السياسية في واحد من أهم الانتخابات الوطنية لحد الآن . لكن بين التهديدات بهجمات كبيرة وواقعية تساويها بالهجمات الصغيرة المميتة التي تؤثر على الحملات العامة لم تتزحزح التحضيرات التي تقوم بها الاحزاب السياسية ومسؤولو الانتخابات للتصويت في يوم السابع من آذار الذي يرى على أنه يوم حاسم في الطريق الى الاستقرار. حول بغداد كان الشأن الأمني قد حدد الاحداث العامة الكبيرة في مدينة الصدر ففيما عدا حملات البريد الالكتروني والرسائل التليفونية فان معظم المؤشرات المرئية هو تلك الغابة من الملصقات الانتخابية التي كانت تورق على دوائر المرور واعمدة المصابيح بعد ان منع من وضع الصمغ ولصق الصورعلى تلك الاميال من الجدران المضادة للانفجارات . وعلى طول الطريق الى وسط بغداد هناك المئات من صور المرشحين التي تعد بالبناء والاعمار مرورا بالطريق الذي يمر ببناية وزارة المالية بنوافذها المفتوحة بعد تدميرها بشدة اثر تفجير انتحاري لشاحنته في موجة الهجمات التي حدثت في آب الماضي . تنظيم القاعدة في العراق والذي اعلن مسؤوليته عن تلك التفجيرات التي قتلت المئات من العراقيين ،هدد من خلال احدى المجاميع التي تنتسب اليه بعنف اكبر من اجل عرقلة سير الانتخابات، وكتدابير امنية متخذة فان حدود ومطارات العراق سوف تغلق وهناك حظر على سير المركبات فيما اعلنت الحكومة العراقية عن عطلة تمتد لأربعة ايام قبل يوم الانتخابات . كذلك منع الجيش الأمريكي من الذهاب قرب مراكز الانتخابات وهم يساعدون فقط في وضع الحواجز الكونكريتية حول البعض من مراكز الانتخاب البالغ عددها عشرة آلاف مع جلب فرق الكلاب المتخصصة بكشف المتفجرات حيث يعول على ان تعوض كركن اساسي عن اجهزة كشف المتفجرات التي اثبتت عدم فائدتها بعد ان تم شراؤها بمبلغ ٨٥ مليون دولار من شركة بريطانية خاصة يتم التحري عنها الآن بقضية احتيال حيث أن الكثير يقولون ان تلك الكاشفات لا تعمل . عربات الأمن العراقية تجوب الطرق الرئيسية وهي تحمل رجال الشرطة والجنود ببنادقهم الكلاشنكوف وقد تم الغاء كل اجازات قوات الأمن العراقية . يقول شرطي عراقي يدعى علي خالد وهو يقف في احدى نقاط التفتيش وسط بغداد حاملا احد اجهزة كشف المتفجرات « نحن في حالة انذار قصوى » موضحا أن اداة العصا للجهاز تعمل بالطاقة الكهرومغناطيسية بين جسمه والأرض وهو يعتقد أن الجهاز دقيق بنسبة ٦٥ بالمئة لكن لمدة ثلاث ساعات من الوقت، مضيفا « انه في احيان كثيرة يكشف الجهاز عن حشوات الاسنان او العطور لكنه يكشف عن الاسلحة ايضا ».

ارتفاع حالات الاغتيالات

كانت هناك على الاقل حالتان من حالات اغتيال المرشحين السياسيين، والمسؤولون العراقيون والامريكيون يقدمون تقديرات عن زيادة في حالات الاغتيال لضباط شرطة عراقيين من الرتب المتوسطة . العنف السياسي هنا يكمن في طيات الجرائم العادية وجرائم العنف المتعلق بالعصابات ومن الصعب في اغلب الأحيان التمييز والتحقق الكامل بين تلك الجرائم . وما حدث من جريمة بشعة لعائلة عراقية جنوبي بغداد بدا وكأنه جريمة تتعلق بالمال وليس بدوافع سياسية طبقا لقول مسؤولين امريكيين على صلة بتقارير استجواب المشتبه بهم هذه الانتخابات البرلمانية هي الاولى من نوعها بعد أن سلمت الولايات المتحدة الملف الأمني للعراقيين في حزيران الماضي والانتخابات الاولى التي يستطيع فيها الناخبون اختيار شخصية من ضمن القائمة بالاضافة الى الاحزاب وهناك ستة آلاف مرشح يتنافسون فيما بينهم . لقد تم طبع اوراق الاقتراع في دبي وسيتم نقلها الى العراق تحت حراسة أمنية مشددة جدا ، كل ورقة اقتراع ذات حجم كبير كحجم صحيفة لكن هناك العديد من المرشحين في كل محافظة بحيث لايمكن وضع الاسماء جميعا على ورقة الاقتراع لذلك تم وضع تمثيلهم في ورقة الاقتراع من خلال استخدام الارقام بدلا من الاسماء . كان هناك تهكم على البرلمان الذي تم انتخابه في الدورة الأولى حيث يرى الكثير أن فيه الكثير من الفساد والأنانية وعدم الفعالية لذلك لا يتوقع أن يتم الاقبال على التصويت بأكثر من نصف الناخبين المؤهلين يقول رئيس البرلمان اياد السامرائي « نحن نعلم ان هناك اناسا غاضبين من البرلمان » مضيفا انه يؤمن بان القائمة المفتوحة التي تتيح للناخب أن يصوت على مرشح بعينه سيؤدي الى تكوين اعضاء برلمان اكثر تجاوبا. العديد من المسؤولين يحاولون التخفيف من التوقعات بشأن الاقبال على التصويت حيث يضيف اياد السامرائي قائلا « ستكون الانتخابات ناجحة اذا حصلنا على ٥٠ بالمئة من مشاركة الناخبين » مضيفا انه في بعض البلدان بلغ عدد الناس المشاركة في الانتخابات اقل من ٢٥ بالمئة .اظهرت انتخابات مجالس المحافظات التي جرت في العام الماضي خيبة أمل كبيرة بالاحزاب الدينية وفي حملة حرة ضد ادعاءات بالقتل الطائفي والارتباط بحكومات اجنبية وافقت الكتل السياسية على نظام انضباط طوعي لترك التمويل الأجنبي وتجنب النزاع الديني .والجدير بالذكر ان العراق ليس له قانون انتخابات يمنع التمويل من مصادر خارجية .

عن : كرستيان ساينز مونيتر

حرية الصحافة في العراق

ترجمة : اسلام عامر

كانت الصحفية نادية كاظم قريبة من الريادة بقدر ما سمح لها النظام السابق و ذلك قبل حرب اسقاط النظام التي قادتها الولايات المتحدة في العراق و الذي وُصفَ على انه بداية لتحرير العراقيينَ.لقد أقحمت نادية كاظم مع الجيش العراقي ابَان الحرب العراقية الايرانية في الثمانينيات و قدمت موجزاً عن الخطوط الامامية في الجبهة. لقد ادى إفشاؤها للفساد الحاصل في وكالة الضرائب العراقية عام ١٩٩١ الى اقالة الوزير حين ذاك. فكانت آخر مغامراتها اطلاق موقع اخباري مستقل على شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) و الذي يعرض لقطات فوتوغرافية لمخاض العراقيين الذين تاقوا لأن يشموا هواء الحرية بعد سنوات طويلة من الديكتاتورية. و في الوقت الذي كانت تقترب فيه عملية تحرير العراق من نهايتها تجد نادية كاظم ان شعار التحرير الذي رفعته امريكا لتدخل به العراق هو شعارٌ في افضل حالته انه حلم لم يتحقق بعد وقد وصفَ العراق على انه المكان الاكثر خطراً بالنسبة للصحفيين منذ بدأ الحربِ عام ٢٠٠٣ وقد قتل ١٤٠ صحفياً على الاقل وتم استهداف العديد منهم على يد الميليشات و الجماعات المتمردة و ذلك طبقاً للجنة حماية الصحفيين و التي مقرها في نيويورك. و على الرغم من ان حقوق الصحفيين محفوظة في دستور العراق لعام ٢٠٠٥ بيد ان صناع القرار لم يمرروا تطبيقاته ،. و لجأ الكثير من المسؤولين الحكوميين و المواطنين العاديين و على نحو متزايد الى اقامة دعاوى لإسكات التقارير الصحفية الناقدة. و كشفت لجنةٌ رفعت تقريرا الى رئيس الوزراء مؤخرا النقاب عن الخطوط العريضة الموجهة للصحفيين العراقيين في الدفاع عن حرية الصحافة و الكلمة السلطوية. «يمكن وصف هذا الامر على انه كارثي» هذا ما قالته نادية كاظم مشيرةً الى قوانين الاخبار.» نحن ننظر و نرتقب من سيكون الضحية و الفريسة الاولى»و تقول نادية ان الصحفيين قبل الحرب لا يمكنهم نشر القصص القاسية إن كانت لديهم الادلة. «كما انه ليس بمقدور اي احد ان يقوم بقتل اي شخص. و في الخريف الماضي نجا صديق نادية المقرب عماد عبادي بصعوبة من محاولة اغتيال»كانت هذه محاولة لإبقاء افواههنا مغلقة و لإبعاد الصحفيين عن ممارسة مهنتهم الحقيقية» هذا ما قاله عماد عبادي الذي اصيب بإطلاق نار في رأسه بعد نشره لقصص حول الفساد .يتزايد احتدام المنافسة السياسية في السنوات الاخيرة في الوقت الذي فيه تتزايد الدعاوى ضد الصحفيين ، وذلك طبقا لما قاله زياد العجيلي رئيس مراقبة حرية الصحافة العراقية. و الذي اضاف انه قد تم رفع مثل هذه الدعاوى القضائية ،فكانت التوجيهات التي اصدرتها التجمعات العراقية و الهيئات الاعلامية الشهر الماضي قد منعت الصحفيين من ذكر اسماء المصادر و المعلومات التي من شأنها تأجيج العنف الطائفي محذرةً اولئك الذين ينشرون مثل هذه المعلومات باتخاذ الاجراءات اللازمة وقال المتحدث باسم الهيئة ماجد طوفان:» ان هذه القواعد ليست محاولة لكبت الصحفيين بل هي آلية لتنظيم هذه الصناعة التي تدور في فراغ قانوني حيث لا يزال الوضع في البلد غير مستقر و ثمة من يحرض على العنف و يدعم الارهاب في القطاع الاعلامي». كانت نادية إحدى الصحفيات القلائل اللاتي عملن في تغطيةً للحرب بين العراق و ايران خلال الثمانينيات. و بعد الحرب تم تعيينها لأداء وظيفة كبيرة في صحيفتها. و اشار لها احد زملائها من الرجال بمودة على انها «واحدة من الرجال».لقد كانت شديدة و متشبثة برأيها. انها تدخن في الاماكن العامة و هو امرٌ لا تفعله المرأة العراقيةإلاّ ما ندر. و كانت بارعة في نقل القصص على نحو امين و صادق من دون ان تتخالف مع النظام السابق و على الرغم من عمل الصحفيين في بيئة مقيدة على نحو شديد الا ان القواعد غير المعلنة واضحة وضوحا معقولاً . فكان الحديث عن صدام حسين و عائلته امراً محظوراً بخط احمر و كان الحديث المتعاطف مع المعارضة العراقية في عام ١٩٩١ امراً غير وارد و محظور و من يخالف هذا فإنه سيختفي حتماً. لقد صاغت الحكومة المؤقتة آنذاك قوانينا لحماية حرية الصحافة. لكن البرلمان لم يقم بتمرير القوانين تاركا بذلك قوانين عهد صدام سارية المفعول.و بعد وقت قصير قامت مجموعة نشطة من السلك الصحفي بتشكيل كتلة سياسية. غادرت نادية كاظم العراق عام ٢٠٠٦ بعد ان اصبحت منطقتها الاعظمية ساحة للقتال نتيجة لارتفاع وتيرة العنف. وقد رجعت الى العراق في عام ٢٠٠٨ و ذلك بعد انحساره العنف و قامت ببيع قطعة ارض في الجنوب بسعر ٥٠,٠٠٠ دولار و اطلقت موقعها الالكتروني الاخباري مصممةً الموقع على حاسوب محمول قديم في غرفة نومها. بدأت بارسال المواد التي تود نشرها و التي تتحدث حول السياسة و العنف معتمدةً على شبكة صغيرة من المراسلين في ايامها الاولى و لم تمتنع عن قول ما هو محظور فسمت الاسماء و اشارت الى الفساد و سرعان ما اصبح الموقع ذا شعبية. فمنذ تأسيسه حتى الان تم الدخول اليه ٦٤٣,٠٠٠ مرة ، هذا ما قالته نادية كاظم مشيرةً الى الاحصاءات.و بعد ان تلقت بعض الرسائل و المكالمات الهاتفية المهددة بإقامة دعوى قضائية و بعد اصابة صديقها باطلاق ناري اصبحت اكثر خوفاً و منذ ذلك الحين اصبحت محدودةً في كتاباتها «ثمة بعض المواضيع التي لا استطيع التطرق اليها و الحديث عنها» قالت ذلك و هي تخفض صوتها.

عن الغارديان

المنشقون عن طالبان يستسلمون شرط تنفيذ الوعود الحكومية

ترجمة : علاء غزالة

هيرات، افغانستان – مرّ زمن اعتبر فيه عبد الوهاب، زعيم طالبان في مقاطعة بشتي زركون غربي افغانستان، نفسه مجسدا للقانون. نعجة مسروقة؟ سوف يختار عقوبة السارق: عادة اطلاقة نارية على يده او عضلة ساقه. وكان متأنيا في ذلك لتلافي اصابة العظم. عندما وصلت الرواتب من قيادة طالبان في باكستان، وهي مبلغ مئة دولار لكل رجل، قام بتوزيعها بينهم. ويأتمر بامره خمس وثلاثون رجلا. يقول: «ان سألتهم ان يلقوا بانفسهم الى النهر فيغرقوا فيه، فسوف يقومون بذلك.» السلطة والاحترام، هذا هو معنى طالبان لدى عبد الوهاب. حينما وافق على القاء السلاح في شهر تشرين الثاني، كان ذلك باعتقاد انه سيحصل بالمقابل على وظيفة حكومية، وحماية من الغارات الاميركية. تحاول الولايات المتحدة، بالتعاون مع شركائها في حلف الناتو وحلفائها الافغان، ان «تعيد دمج» رجال المليشيا امثال عبد الوهاب، من خلال تقديم الوظائف لهم على افتراض انهم يفضلون الحصول على الراتب بدلا من امضاء وقتهم في القتال. هذه الجهود هي الدعامة المركزية في ستراتيجية ادارة اوباما في افغانستان.غير ان قادة طالبان يسخرون من هذه الثلة، قائلين ان اولياءهم يشنون حربا مقدسة، بكل عزم واصرار، ضد جيوش الكفار ضد الغرب، ولا يمكن شراؤهم. تبين المقابلات التي اجريت مع عبد الوهاب والمقاتلين الآخرين، الذين تركوا طالبان مؤخرا كجزء من جهود الحكومة الافغانية لابعادهم عن سوح القتال، انه في الكثير من الحالات فان صانعي السياسة الاميركية ربما يكونون عازمين على امر ما. فالعديد من المقاتلين السابقين يقولون انهم التحقوا بطالبان لا عن تشدد في دينهم، بل لاسباب دنيوية بحتة: الغضب على الحكومة في كابول، الانتقام لخسارة الوظائف الحكومية، الضغط من افراد العائلة، او لانهم –ببساطة– مفلسون. يقول عبد الوهاب: «لا احد يذهب الى الجهة الاخرى من اجل التسلية. لابد من ان يكون هناك الم في قلبك.» قاتل البعض مع وضد طالبان، ضمن تعقيدات عالم الولاءات الافغانية. وكان القائد الاكثر هيبة في هيرات، الذي قتل في قصف جوي اميركي، هو عمدة المدينة.ان تنوع تكتلات التمرد يجعل من الصعب تعميم دوافع المقاتلين عبر البلاد. فالمتمردون في هيرات ربما يختلفون عن نظرائهم في اماكن اخرى، خصوصا في جنوبي افغانستان، حيث وُلد الاتباع الاصليون لقائد طالبان، محمد عمر. لكن في تلك المدينة المهمة ستراتيجيا الكائنة في الجهة الغربية من الجبهة الافغانية، في الاقل، هناك براغماتية عميقة عندما يحين الوقت لاتخاذ جانب ما. يقول ديلاور شاه ديلاور، معاون قائد شرطة هيرات: «عناصر طالبان ليسوا ايديولوجيين. هؤلاء النفر فقدوا شيئا، انهم يشعرون بالخجل لعدم امتلاكهم سيارة او حراساً شخصيين. كيف لهم ان يواجهوا الناس حينما يمشون في الطرقات؟»لا يناسب هذا الوصف احداً اكثر من غلام يحيى اكبري، الذي سبق وان عمل عمدة لهيرات في اوائل التسعينيات بعد الانسحاب السوفيتي. وكان في ذلك الوقت معارضا عنيدا لطالبان، ومن ثم هرب الى ايران عندما استولت تلك الحركة على مقاليد السلطة. وبعد الغزو الذي قادته الولايات، عاد ليصبح مدير الاشغال العامة في هيرات وساعد على تطوير اكثر مدن افغانستان تمدنا. ولكنه فصل من وظيفته بعد خلافات مع المحافظ السابق في عام ٢٠٠٦. يقول احمد يوسف نورستاني، محافظ هيرات: «لقد كان غلام يحيى رجلا طيبا. اذا سألت اي احد فسوف يقول لك هذا. يقول معظم الناس ان الحكومة اجبرته على تبني هذا الموقف. ربما لم يكن امامه من سبيل.»وبعد طرده من الوظيفة، عاد الى قريته الام التي تدعى سياووشان، والتي تقع وسط بساتين نظرة تخلب الالباب، وقام بتجنيد جيشه الخاص. ورغم انه طاجيكي، الا انه إئتلف مع حركة طالبان التي يهيمن عليها البشتون، والتي ارسلت المال والاسلحة وستة من خبراء المتفجرات من باكستان وايران لتدريب اتباعه، حسبما افاد ضباط الشرطة. تنامت سطوة مقاتليه في هيرات حتى صارت المليشيا الاكثر رعبا. وقاموا باطلاق الصواريخ، بانتظام، على مطار هيرات، ومقر الامم المتحدة، والقاعدة العسكرية للقوات الاميركية، حتى ان المسؤولين الاميركيين والافغان يقولون ان احدها تمكن من اختراق التحصينات الاميركية. وقام المقاتلون بقطع رؤوس معارضيهم، وموّلوا انفسهم من خلال الفدية التي يحصلون عليها من خطف رجال الاعمال. يقول الرائد محمد رحيم بانجشيري، مدير مكافحة الارهاب في شرطة هيرات: «انضم اليه سفلة الناس. اتخذ القتلة والخاطفون ملاذا آمنا لدى غلام يحيى. وكان قد بدأ مجموعته بخمسة او ستة من الاتباع، حتى صار لديه ثلاثمئة او اربعمئة شخص.»وفي الثامن من تشرين الاول أدت غارة شنتها الطائرات الاميركية الى مقتل اكبري واثنين وعشرين من مقاتليه الذين عسكروا بمخيم في سياووشان. ودُفن بالقرب من المسجد الذي كان قد بناه، كما حضر مأتمه الالاف من الناس. يقول احد الضباط الاميركيون ان موت اكبري في هيرات هو «اكبر حدث امني في العامين الماضيين.»

يبرز من بين مساعدي اكبري شخص يدعى شريف، وهو مزارع من قرية ادرسكان. وبدأ في اتخاذ الحكومة عدوا له بعد ان نفد ماء بئره. يقول ان الحكومة ساعدت في صيانة انظمة الري في اماكن اخرى، لكن لم يساعد احد قريته. ويضيف: «لم تقدم لنا الحكومة اي شيء منذ ان تأسست. لم يعرنا احد أية اهمية. لم يأت احد للوقوف على مشاكلنا. لقد توقفت الزراعة، لذا قررت ان التحق بطالبان.»

ومن بين قادة المليشيا الآخرين شخص اسمه سليمان عامري، وهو قائد كتيبة في الجيش الافغاني طُرد من الخدمة، ومن ثم هرب الى الجبال مستعملا عجلة حكومية نوع فورد رانجر وبدأ في تشكيل مليشياه الخاصة. يقول عامري: «اردت ان اكسب احترام الناس، اردت ان تكون لي حياة كريمة في هذه المحافظة. لماذا لم تسألني الحكومة لمساعدتها؟ ولماذا لم يسألني الاميركيون؟ إن اعطيت اوامري، في هذه اللحظة بموت خمسين الف عائلة، فانهم سيموتون، او ان شئت احييهم، فسوف يعيشون. انهم تحت قيادتي. استطيع ان افعل ما اشاء، ولكن لا احد يأخذ رأيي.» بعد موت اكبري، وازالة بعض من كبار ضباط الشرطة والاستخبارات (الافغانية)، بدأ التمرد بالتفكك. فقد سلّم حوالي ثلاثمئة من المقاتلين انفسهم الى الحكومة المحلية، حيث طمح الكثير منهم لنيل الحوافز التي عرضها مكتب المصالحة المحلي. وقال جميع المقاتلين السابقين الذين تم استطلاعهم انهم وُعدوا بمنحهم وظائف اذا تخلوا عن القتال، لكن الحكومة لم تفِ بهذه الالتزامات على مدى الاشهر الاربعة الماضية. غير انهم حصلوا على بعض المساعدات من بينها بعض المواد الغذائية وتجهيزات محدودة من الوكالة الدولية للتنمية الدولية (وهي وكالة اميركية تابعة لوزارة الخارجية) يطلق عليها «عدة الشتاء،» هي عبارة عن حقائب تحتوي على بطانيات وفحم. واتخذ العديد من المقاتلين السابقين من مركز مدينة هيرات مسكنا لهم خوفا من انتقام طالبان اذا عادوا الى قراهم الاصلية. وهم يمضون اياما في الجدال فيما اذا كان عليهم العودة الى طالبان، كما قام بذلك بعضهم بالفعل. وعُرض على عامري، قائد المليشيا السابق، منصب قائد شرطة المقاطعة، لكن لم تأت الموافقة على ذلك من كابول بعد. وهو يشاطر السكن مع العشرات من رجاله الذين ليس لديهم عمل ويتزايد قلقهم كل يوم. يقول: «انا ادفع رواتب لثمانين شخصا من جيبي الخاص.» وهو مستعد للانتظار حاليا، ويقول: « لن نترك الحكومة حتى تقول لنا: (لا شيء لكم عندنا.) ان لم يكن لدي خيار فسيتوجب عليّ ان اكون عنصرا في طالبان.» لا تبدو الامور افضل من منظور عبد الوهاب، قائد طالبانٍ المحلي السابق الذي التحق بالتمرد بعد ان طُرد من وظيفته كرائد في الشرطة. وهو يستأجر غرفة طينية متهالكة في حي فقير بضواحي هيرات. تتحول الارضية الترابية في الايام المطيرة الى وحل، وفي الايام الباردة تتجمد الارض. ويتوجب عليه ان يقترض المال لشراء الدواء لأولاده الخمسة المرضى. وهو نادرا ما يكون قادرا على تقديم وجبة طعام ساخنة لضيوفه. اتصلت «حكومة الظل» في هيرات التابعة لطالبان بوهاب في الاسابيع الثلاثة التي تلت تخليه عن التمرد على هاتفه الخليوي. وقيل له انه خائن وكافر ولا يفترق عن الجندي الاميركي، كما اخبروه: «سوف نقتلك كما نقتلهم.»

لا يعتقد عبد الوهاب انه مؤهل لوظيفة مدنية، وهو الذي قاتل معظم حياته، لكن القوات الامنية الافغانية لم تعرض عليه اي شيء. وهو يرفض ان يعود ادراجه للزراعة في قريته، ساليمي، كما انه غير قادر على تحمل سخرية جيرانه لسقوطه الى الحضيض. بل انه قد يغادر افغانستان.في حسابات السياسة الافغانية المعقدة، عبد الوهاب هو من بين الكثيرين الذين قاتلوا مع وضد طالبان. ولكنه، في الاقل، كان يحظى بالاحترام عندما كان قائدا لدى طالبان. أما الآن فهو يقول: «ليس لدينا شيء.»

عن واشنطن بوست

هــل يــزحــف الــفــقــر عــلــى الــيــابــان؟

لا جدال في أن اليابان هي أحد اكبر الاقتصاديات العالمية، لكنها على عكس ما يبدو، ليست محصنة ضد الفقر الذي يقاسي منه العديد من أهاليها وبمعدلات متزايدة مؤخرا. فقد استيقظت اليابان، التي تعاني الكساد الاقتصادي منذ بداية التسعينيات، الذي تفاقم على ضوء الأزمة المالية العالمية، استيقظت لحقيقة تنامي الفقر بين أهاليها فقط في تشرين الاول عام ٢٠٠٩ عندما أصدرت الحكومة، لأول مرة في ٤٥ عاما، دراسة تكشف القناع عن مدى تصاعد مؤشرات الفقر في البلاد. وأعلنت وزيرة الصحة والرفاهية اليابانية حينذاك، أكيرا ناغاتسوا، أن ١٥،٧ في المئة من المواطنين اليابانيين و ١٤،٢ من أطفال اليابان وشبانها تحت سن ١٧ عاما، كانوا في حالة فقر نسبي حسب بيانات استطلاع لعام ٢٠٠٧. كما كشف تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام ٢٠٠٦، وهي المنظمة التي تضم ٣١ دولة متقدمة في العالم، أن اليابان تلي الولايات المتحدة فورا من حيث وضع الأطفال الذين يعيشون في حالة فقر نسبي. وعن هذا، صرح دكتور ايا ابي كبير الباحثين بقسم البحوث والتعاون الدولي في المعهد الوطني لأبحاث السكان والأمن الإجتماعي في طوكيو، أن «الفقر كان موجودا دائما في اليابان، وتفاقم حجما وعمقا في السنوات الأخيرة». وقال أن عددا كبيرا من أطفال اليابان «يعيشون الآن وسط معدلات فوق العادية من الفقر». وشرح يا ابي، مؤلف كتاب «فقر الأطفال» الذي حظي بانتشار واسع، أن اليابانيين آمنوا لعقود طويلة بأن غالبيتهم ينتمون إلي الطبقة وإن كان بدرجات متفاوتة، ولا علاقة لهم بالفقر لا من قريب أو بعيد. كما اعتبروا أن الأطفال الفقراء يمثلون مجرد حالات منعزلة. وبدورها، شرحت ماسانوري ماتسومورا، التي عملت كمعلمة مدارس طيلة ٣٠ عاما، أن أعدادا متنامية من الأطفال اليابانيين يعجزون حتى عن تحمل نفقات المواد الدراسية، وأن «الفقر الذي تتوسع دائرته مؤخرا يضر بهم أكثر فأكثر باعتبارهم أكبر ضحاياه». وأضافت ماتسومورا، العضوة في اللجنة التنفيذية في نقابة المعلمين في طوكيو، أحد أكبر اتحادات معلمي المدارس في اليابان، أن نقابتها أجرت في عام ٢٠٠٨ دراسة في ٣٠ فرعا لها حول مشاكل الأطفال الفقراء، كشفت النقاب عن انتشار مؤشرات الفقر المتنامية في مختلف أنحاء اليابان. وذكرت علي سبيل المثال أن بعض أولياء الأمور، خشية فقدان وظائفهم، لا يجسرون على طلب إجازة حتي ليوم واحد للمشاركة في اجتماعات المدارس والأنشطة المدرسية. وتبين أن بعضهم يعملون في وظيفتين أو ثلاث وظائف مختلفة في نفس الوقت. وقالت أن هذا الوضع يسفر عن كلفة اجتماعية عالية. فينمو الأطفال وسط الإحساس بالإحباط، يتجسد على شكل تصرفات عنيفة في الفصول، و«يفقدون الأمل في المستقبل» نظرا لإهمال أولياء أمورهم لهم. وبينت الدراسة أن العديد من الأطفال يعجزون عن دفع سعر الوجبات المدرسية أو الإلتحاق بالنزهات المدرسية. وأوضحت ماسانوري ماتسومورا أنه علي الرغم من عدم إجراء دراسات لاحقة، إلا أنها تعتقد أن الأوضاع قد تفاقمت في العامين الأخيرين. أما عن وضع الأسر التي ترعاها أمهات العازبات، ورغم أنهن يمثلن ٤،١ في المئة من العائلات التي شملتهم الدراسة، فقد تبين أن ٦٦ في المئة منهن يعيشن في حالة فقر نسبي، حيث يقل دخلهن عن ٥٠ في المئة عن متوسط الدخل العائلي في اليابان. وشرحت أخصائية بإدارة الرفاهية الإجتماعية بمكتب «كيتا وارد» في طوكيو لوكالة انتر بريس سيرفس شريطة عدم الكشف عن هويتها، أن غالبية هذه الأمهات يعملن في وظائف بدوام جزئي ومتدنية الأجور، ما يترك لهن القليل فعلا من الوقت لتكريسه لأبنائهن. وأفادت أن أعدادا متنامية من أرباب العائلات وخاصة الأمهات العازبات يلجأون إلى مكتب الخدمات الأجتماعية للاستفسار عن المعونات والخدمات الاجتماعية المتاحة. وقالت أن الكثير منهم لا يعرفون شيئا عن المعونات التي يمكنهم الحصول عليها، ،ذلك بسبب عدم توعية السلطات بها بالصورة الواجبة.

وكالة انتر برس سيرفس